الأمم المتحدة

A/63/346/Add.1*

الجمعية العامة

Distr.: General
22 September 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يبين هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٩ لسبع بعثات سياسية خاصة مصنفة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين الخاصين والشخصيين، والمستشارين الخاصين للأمين العام ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في هذه المجموعة ٩٠٠ ٣٨٥ ١٦ دولار. وبعد احتساب الرصيد المقدر البالغ ٧٠٠ ٣٥٧ ١ دولار، المتوقع أن يبقى حرا للبعثات السبع في نهاية عام ٢٠٠٨، فإن الاحتياجات الإضافية المطلوبة للبعثات السبع ستبلغ ٢٠٠ ٠٢٨ ١٥ دولار.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

121208 121208 08-51153 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار ٤

باء – المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص ١١

جيم – المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ١٨

دال – المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ٢٤

هاء– المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) . . . ٢٨

واو – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ٣٥

زاي – المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة . . . ٤٥

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

١ – يبلغ صافي الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في هذه المجموعة ٩٠٠ ٣٨٥ ١٦ دولار. ويبين الجدول أدناه الاحتياجات حسب كل بعثة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الصافية	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٧٨١,٩	٦١٤,٨	١٦٧,١	٧٥٣,٢	٥٨٦,١	-	(٢٨,٧)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	٢٩٨,٥	١ ٦٢٥,٣	(١ ٣٢٦,٨)	٤ ٣٢١,٨	٥ ٦٤٨,٦	٢٩,٠	٤ ٠٢٣,٣
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	١ ٥٩٥,٠	١ ١٤٣,٣	٤٥١,٧	١ ٣٣٢,٥	٨٨٠,٨	–	(٢٦٢,٥)
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٨٦٧,٤	٥٨٥,٤	٢٨٢,٠	٦٢٨,٤	٣٤٦,٤	–	(٢٣٩,٠)
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٩٣١,٠	٦٩٠,٦	٢٤٠,٤	٨٥٢,٠	٦١١,٦	–	(٧٩,٠)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٧ ١٥٩,١	٥ ٨٩٩,٨	١ ٢٥٩,٣	٦ ٧٢٢,٨	٥ ٤٦٣,٥	٥٢٤,٣	(٤٣٦,٣)
المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة	١ ٨٤٦,٨	١ ٥٦٢,٨	٢٨٤,٠	١ ٧٧٥,٢	١ ٤٩١,٢	–	(٧١,٦)
المجموع	**١٣ ٤٩٧,٧**	**١٢ ١٢٢,٠**	**١ ٣٥٧,٧**	**١٦ ٣٨٥,٩**	**١٥ ٠٢٨,٢**	**٥٥٣,٣**	**٢ ٩٠٦,٢**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(٢٠٠ ٧٥٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ – عُيِّن المستشار الخاص للأمين العام المعني ميانمار وفقا للولاية الموكلة للأمين العام من الجمعية العامة، وآخرها، في قرارها ٢٢٢/٦٢، بأن يواصل مساعيه الحميدة، ويتابع مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية، مع حكومة وشعب ميانمار بما في ذلك جميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد.

٣ – وبعد مضي سنتين دون حوار رفيع المستوى بين الأمم المتحدة وميانمار، زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية آنذاك ميانمار مرتين، في أيار/مايو ثم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في سياق ولاية المساعي الحميدة للأمين العام، وبدعوة من الحكومة. والتقى وكيل الأمين العام في كلتا المناسبتين بكبار القادة والنظراء الحكوميين وبداو أونغ سان سو كيي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ونتيجة لتلك الزيارات، أحرزت الحكومة بعض التقدم في بعض القضايا منها إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وإبرام اتفاق مع منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن إقامة آلية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة.

٤ – وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، عين الأمين العام مستشاره الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق و مسائل سياسية أخرى للعمل كمستشاره الخاص المعني بميانمار، من أجل مواصلة ولاية المساعي الحميدة التي كلفته بها الجمعية العامة. وأجرى المستشار الخاص، بعد تعيينه، مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء الرئيسية المعنية، بما في ذلك عن طريق زيارات قام بها إلى عواصم بلدان المنطقة، لكفالة حشد تأييد دولي واسع لتنفيذ المساعي الحميدة للأمين العام.

٥ – وفي أعقاب رد الحكومة على الاحتجاجات الشعبية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام المستشار الخاص بزيارة ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بدعوة من الحكومة، من أجل إيجاد سبل لحل الأزمة وتعزيز التواصل والحوار بين الحكومة والمعارضة، بما فيها دوا أونغ سان سو كيي وباقي أطراف عملية المصالحة الوطنية. وخلال مناقشات المستشار الخاص مع حكومة ميانمار، حثها على القيام بما يلي: (أ) استئناف الحوار مع

داو أونغ سان سو كيي؛ (ب) توسيع قاعدة العملية السياسية بهدف تعزيز مصداقيتها وطابعها الشمولي؛ و (ج) إيجاد سُبُل لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية وفي مجال الحوكمة.

٦ - وعاد المستشار الخاص إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بدعوة من حكومة ميانمار، لمواصلة مناقشاته مع سلطات ميانمار وسواها من الأطراف بشأن المسائل المعلقة والنتائج الأولية، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها الحكومة لتخفيف التوتر في أعقاب المظاهرات، وإطلاق سراح المحتجزين أثناء المظاهرات، وتعيين الحكومة لوزير معني بالاتصال مع داو أونغ سو كيي وما أعقب ذلك من اجتماعات بينهما. وتناول أيضا مع الحكومة المسائل الاجتماعية الاقتصادية ومسائل الحوكمة.

٧ - وفي أعقاب اختتام المؤتمر الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وإنشاء لجنة لصياغة الدستور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت حكومة ميانمار في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ اكتمال وضع مشروع دستور. واعتمد مشروع الدستور في استفتاء وطني أُجري في يومي ١٠ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٨ - وبدعوة من الحكومة، عاد المستشار الخاص إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٨ لمواصلة مشاوراته مع الحكومة وداو أونغ سان سو كيي والأحزاب السياسية، فضلا عن مناقشة المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية الاقتصادية للبلاد. وإثر الخراب الذي تسبب فيه إعصار نرجس الذي اجتاح ميانمار يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، قام الأمين العام بزيارة ميانمار يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو وتباحث مع الحكومة بشأن المسائل الإنسانية المتصلة بالكارثة الطبيعية. وعاد إلى ميانمار في ٢٥ أيار/مايو لترؤس مؤتمر لإعلان التبرعات نُظم في يانغون. وأعرب الأمين العام عن التزامه بتوسيع قاعدة مساعيه الحميدة وتعميقها من أجل مجابهة ما يعترض السبيل من تحديات.

٩ - وخلال عام ٢٠٠٩، سيُمنح المستشار الخاص وفريقه الأولوية لتوطيد العملية السياسية وتعزيز الحوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، ستركز الجهود التي يبذلها المستشار الخاص وفريقه على ضمان استئناف الحوار بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما داو أونغ سان سو كيي ومجموعات الأقليات العرقية، بما في ذلك الجماعات المسلحة. وسيتم التركيز أيضا على توسيع نطاق العملية السياسية وكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وإضافة إلى ذلك، ستركز زيادة إعمال المساعي الحميدة على توثيق التعاون وتنظيم وتيرته بين الأمم المتحدة وسلطات ميانمار في مجالات حقوق الإنسان والمجالات الاجتماعية الاقتصادية ومجال الحوكمة. وعلاوة على ذلك، ستظل

إقامة حوار تعاوني مستمر مع جيران ميانمار المهمين، وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع الدول الأعضاء المعنية الأخرى، محورا ذا أولوية في عمل المستشار الخاص.

١٠ - وفي إطار تنفيذ الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام، يعكف المستشار الخاص على التعاون والعمل عن كثب مع كل من إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة في يانغون، فضلا عن سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأصبح من الممارسات الراسخة أن يلتقي المستشار الخاص بأعضاء الفريق القُطري عندما يزور ميانمار، وأن يلتقي المنسق المقيم وغيره من أعضاء الفريق القُطري على نحو منتظم بمكتب المستشار الخاص عندما يزورون المقر. وكذلك يتشاور المبعوث الخاص مع المعنيين بالأمر من هيئات ومسؤولي الأمم المتحدة لكفالة تنسيق أعمال مختلف أقسام منظومة الأمم المتحدة في ميانمار.

١١ - وفي إطار تنفيذ ولاية المساعي الحميدة، يُجري المستشار الخاص أيضا مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المهتمة الرئيسية، بما في ذلك عن طريق القيام بزيارات إلى بلدان الجوار وغيرها من بلدان المنطقة الإقليمية، وعن طريق المناقشات المتعمقة في إطار مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار التي تأسست في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أضحى تقليدا متبعا أيضا أن يقدم المستشار الخاص تقريرا إلى رئيس الجمعية العامة كلما عاد من زياراته إلى ميانمار. وتلبية لدعوة من رئيس الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدم المستشار الخاص إحاطة إلى الجمعية العامة في جلسة غير رسمية بشأن الحالة في ميانمار. ويظل الأمين العام ملتزما ببذل مساعيه الحميدة ومواصلة مناقشاته مع ميانمار حكومة وشعبا بشأن حالة حقوق الإنسان وعملية المصالحة الوطنية، واستعادة الديمقراطية في ميانمار. وفي هذا السياق، أعرب الأمين العام عن التزامه بتوسيع قاعدة مساعيه الحميدة وتعميقها من أجل مجابهة ما يعترض السبيل من تحديات مختلفة.

١٢ - وسيُستغنى عن جهود المساعي الحميدة للأمين العام عندما تتحقق المصالحة الوطنية والديمقراطية في ميانمار على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وإلى حين بلوغ ذلك الهدف، من المتوقع أن تمدد الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والستين ولاية الأمين العام المتعلقة بمواصلة مساعيه الحميدة لتيسير العملية.

١٣ - ويرد أدناه عرف لهدف المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به:

الهدف: تيسير عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك إعادة حرية حركة القادة السياسيين وغيرهم	(أ) '١' الإفراج عن داو أونغ سان سو كيي ونائبها من الإقامة الجبرية مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: عدم الإفراج عن أي منهما تقديرات عام ٢٠٠٨: عدم الإفراج عن أي منهما الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: الإفراج عنهما '٢' الإفراج عن السجناء السياسيين الآخرين مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: الإفراج عن عدد محدود من السجناء السياسيين تقديرات عام ٢٠٠٨: الإفراج عن عدد محدود من السجناء السياسيين الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: الإفراج عن معظم السجناء السياسيين '٣' زيادة الحوار فيما بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأقلية العرقية والمجموعات غير الملتزمة بوقف إطلاق النار مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: ٤ حوارات تقديرات عام ٢٠٠٨: ٤ حوارات الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٨ حوارات '٤' إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن إطار للحوار الاقتصادي الوطني الموسع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: عدم إبرام أي اتفاق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: عدم إبرام أي اتفاق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: أُبرم اتفاق واحد
(ب) إحراز تقدم نحو استعادة الديمقراطية، بما في ذلك استعادة الأنشطة السياسية	(ب) '١' وضع مبادئ توجيهية سليمة لتسجيل الأحزاب السياسية
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: مجموعة مبادئ توجيهية واحدة
	'٢' إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: مفوضية واحدة
	'٣' اعتماد قانون انتخابي شامل وسليم
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: قانون انتخابي واحد
	'٤' إعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء البلد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: مكتب واحد للرابطة
	تقديرات عام ٢٠٠٨: مكتب واحد للرابطة
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٥٠ في المائة من مكاتب الرابطة
(ج) إحراز تقدم نحو تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية والنهوض بالحكم الرشيد	(ج) '١' إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن إنشاء المنتدى الاقتصادي الوطني
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: اتفاق واحد

النواتج

- عقد مناقشات ومشاورات منتظمة مع حكومة ميانمار وسائر الأطراف المعنية بشأن عملية المصالحة الوطنية. عقد مناقشات ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المهتمة الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة الإقليمية ودول الجوار لوضع نُهُج موحدة لمعالجة الحالة في ميانمار
- تقرير سنوي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان
- تقديم المستشار الخاص إحاطات إلى الجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن، عند الطلب
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على طلبها، بشأن وضع إطار انتخابي، بما في ذلك إقامة مفوضية للانتخابات وسن قوانين انتخابية
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على طلبها، من أجل النهوض بالحكم الرشيد وسيادة القانون

العوامل الخارجية

١٤ - يُتوقع أن يتحقق الهدف المتوخى من المساعي الحميدة للأمين العام، التي يُنفذ معظمُها من خلال المستشار الخاص، بشرط أن تتحلى حكومة ميانمار والأطراف الأخرى المعنية بعملية المصالحة الوطنية بإرادة التوصل إلى حل سياسي وأن تلتزم بذلك، وأن يقدم المجتمع الدولي، لا سيما بلدان المنطقة، الدعم لجهود الأمين العام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الصافية	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
فئة الإنفاق	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٩٣,٥	٣٤٥,٤	١٤٨,١	٥٠١,١	٣٥٣,٠	-	٧,٦
تكاليف التشغيل	٢٨٨,٤	٢٦٩,٤	١٩,٠	٢٥٢,١	٢٣٣,١	-	(٣٦,٣)
مجموع الاحتياجات	**٧٨١,٩**	**٦١٤,٨**	**١٦٧,١**	**٧٥٣,٢**	**٥٨٦,١**	**-**	**(٢٨,٧)**

١٥ - تبلغ الاحتياجات التقديرية للمستشار الخاص في عام ٢٠٠٩ مبلغا صافيه ٢٠٠ ٧٥٣ دولار (وإجماليه ٧٠٠ ٨٣٧ دولار). وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بثلاث وظائف موجودة (١٠٠ ٥٠١ دولار)، وسفر الموظفين (٢٠٠ ٢٣٦ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واللوازم (٩٠٠ ١٥ دولار).

١٦ - ومن أصل هذا المبلغ يغطي ما قدره ١٠٠ ١٦٧ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك، يبلغ إجمالي احتياجات المستشار الخاص المعني بميانمار لعام ٢٠٠٩ ما قدره ١٠٠ ٥٨٦ دولار. وتُعزى الوفورات أساسا إلى تأخر التعيين في وظيفتين إحداهما من الفئة الفنية ف-٤ والأخرى من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، وشغل وظيفة من الرتبة ف-٤ من قبل موظف برتبة أدنى (ف-٣) لسبعة أشهر، وانخفاض الاحتياجات من خدمات المشورة خلال عام ٢٠٠٨.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات عامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	–	–	**٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	–	–	**٣**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**	–	–	–	**–**

١٧ - سيظل مجموع الملاك الوظيفي للمستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار لعام ٢٠٠٩ دون تغيير.

باء - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص

(٤ ٣٢١ ٨٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨ - ظلت مسألة قبرص مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من أربعة عقود، ولم تُحل بعد رغم العديد من المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم الجهود القبرصية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وأثمرت آخر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على نطاق واسع لمساندة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص عن إجراء استفتاءين متزامنين ومنفصلين في الجزيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لم يوافق فيهما الناخبون على خطة التسوية الشاملة التي طُرحت للتصويت. وتلت ذلك فترة ركود نسبي إلى أن بدأت الأمم المتحدة مرة أخرى رفع مستوى مشاركتها عام ٢٠٠٦.

١٩ - وأدت الانتخابات التي أُجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في قبرص إلى وصول ديمتريس كريستوفياس إلى السلطة، حيث أعرب فور تقلده منصبه، عن نيته في التواصل مع القبارصة الأتراك وقيادتهم. ومن جانبه، هنأ محمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك،

السيد كريستوفياس، وأعرب عن أمله في بدء حقبة جديدة في قبرص. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تنصيب السيد كريستوفياس، التقى الزعيمان واتفقا على مسار يؤدي إلى تسوية شاملة. ويقتضي هذا الاتفاق إنشاء عدد من الأفرقة العاملة للنظر في القضايا الأساسية المتعلقة بخطة التسوية المحتملة، وإنشاء لجان تقنية للسعي إلى إيجاد حلول عاجلة للمشاكل اليومية الناشئة عن تقسيم الجزيرة.

٢٠ - وبطلب من الأمين العام، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨، بزيارة قبرص، إضافة إلى أثينا وأنقرة، لتحديد الطريقة المثلى التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها القبارصة في العملية الجديدة التي بدأها قادتهم. وأكدت جميع الأطراف التزامها بالتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص برعاية الأمين العام، مبدية استعدادها للمشاركة بالكامل وبحسن نية في تحقيق هذا الهدف. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل، أعرب فيها عن ثقته أن الأمين العام سيقرر في الوقت المناسب تعيين مبعوث رفيع المستوى (المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص) لتيسير عملية التفاوض. وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/9) رحب فيه بحرارة بالاتفاق الذي توصل إليه الزعيمان، وكذلك باستعداد الأمين العام لمساعدة الطرفين في قبرص، كما أعرب عن أمله في تعيين مستشار خاص لتيسير الوصول إلى تسوية شاملة.

٢١ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلب ممثلو الزعيمين خطيا من الأمم المتحدة ''توفير الدعم اللازم للهياكل الأساسية والموظفين بما يتيح للطرفين إحراز تقدم في العملية'' ويفضي إلى تسوية شاملة. وبصورة أكثر تحديدا، اتُّفق خلال الاجتماعات التي عُقدت بين ممثلي الزعيمين والممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين عن طريق توفير الميسرين وأماكن عقد الاجتماعات وتقديم الدعم اللوجستي. وبدأت الأفرقة العاملة الستة (المعنية بالحكم وتقاسم السلطة؛ والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي؛ والأمن والضمانات؛ والأراضي؛ والممتلكات؛ والمسائل الاقتصادية) واللجان التقنية السبع (المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية؛ والمسائل الاقتصادية والتجارية؛ والتراث الثقافي؛ وإدارة الأزمات؛ والمسائل الإنسانية؛ والصحة؛ والبيئة) عقد اجتماعاتها في ٢٢ نيسان/أبريل، وبلغ عدد اجتماعاتها حتى أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أكثر من ١٨٠ اجتماعا.

٢٢ - وأثناء العملية التحضيرية، كُلّف أعضاء الأفرقة العاملة واللجان التقنية بالقيام، قدر المستطاع، بتحديد مجالات التقارب ومجالات الخلاف، مع إعداد الخيارات المتاحة، حسب

الإمكان، بشأن أكثر العناصر حساسية لكي ينظر فيها الزعيمان عند بدء المفاوضات الرسمية؛ والسعي، فيما يتعلق بالمسائل التقنية، إلى إيجاد حلول عاجلة للمشاكل اليومية الناشئة عن تقسيم الجزيرة. وممثلو الزعيمين هم حلقة وصل بين الأفرقة العاملة واللجان التقنية من جهة، والزعيمين من جهة أخرى. وسيستخدم الزعيمان، في نهاية المطاف، النتائج التي توصلت إليها الأفرقة العاملة واللجان التقنية خلال محادثاتهما، وسيعالجان العناصر العالقة. ويُتوخى أن يكون بإمكان الزعيمين أيضا طلب مزيد من الدعم التقني من الأفرقة العاملة واللجان التقنية عند بدء إجراء مفاوضات كاملة.

٢٣ - وفي ٢٣ أيار/مايو، عقد الزعيمان اجتماعا آخر وأصدرا بيانا مشتركا جددا فيه تأكيد التزامهما بإقامة ''اتحاد يضم منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة''. وذكرا أيضا في البيان أنه ''ستكون لهذه الشراكة حكومة اتحادية لها شخصية دولية واحدة، فضلا عن دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية متساويتين من حيث وضعهما''. وأصدر الزعيمان تعليمات إلى ممثليهما للقيام باستعراض عمل اللجان التقنية في غضون ١٥ يوما، والنظر في التدابير الأخرى لبناء الثقة.

٢٤ - وفي التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2008/353)، أبلغ الأمين العام المجلس بالتطورات الإيجابية والسريعة التي شهدتها الجزيرة، وأعرب عن التزامه الراسخ بمساعدة الطرفين في قبرص على المضي قدما لإجراء محادثات رسمية، على نحو سريع وسلس قدر الإمكان.

٢٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨١٨ (٢٠٠٨) الذي مدّد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وحث القرار الطرفين على الاستفادة من الزخم الحالي ومواصلة جهودهما للقيام، قدر المستطاع، بتحديد مجالات التقارب ومجالات الخلاف، وفي الوقت ذاته إعداد الخيارات المتاحة، حسب الإمكان، بشأن أكثر العناصر حساسية، والعمل على كفالة بدء مفاوضات كاملة بسرعة وسلاسة، تمشياً مع الاتفاق المؤرخ ٢١ آذار/مارس والبيان المشترك المؤرخ ٢٣ أيار/مايو.

٢٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلن مستشارو الزعيمين عن ستة تدابير لبناء الثقة في مجالات التراث الثقافي، والبيئة، والصحة والسلامة على الطرق، وهي تدابير وضعتها اللجان التقنية. وأعلنوا أيضا أن الزعيمين سيلتقيان في ١ تموز/يوليه وفقا للبيان المشترك المؤرخ ٢٣ أيار/مايو.

٢٧ - وأجرى الزعيمان، خلال لقائهما في ١ تموز/يوليه، استعراضا أول لعمل الأفرقة العاملة واللجان التقنية، واتفقا على أن يلتقيا مجددا في ٢٥ تموز/يوليه لإجراء استعراض نهائي. ولأغراض هذا التقرير، يُفترض أنه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ستكون هناك مفاوضات كاملة جارية بمساندة الممثل الخاص للأمين العام.

٢٨ - وفي الرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456)، أبلغ الأمين العام المجلس باعتزامه تعيين ألكسندر داونر مستشاره الخاص بشأن قبرص اعتبارا من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/457)، بأن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما بما ورد في رسالته تلك.

٢٩ - ولكفالة دعم جهود السلام بطريقة متسقة وفعالة، سيكون هناك أقصى حد ممكن من التلاحم بين أفراد أسرة الأمم المتحدة. وسيكون الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، نائبا للمستشار الخاص للأمين العام بشأن المسائل المتصلة بالمساعي الحميدة للأمين العام، وسيواصل تنسيق وتصريف الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٣٠ - وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، فإن العناصر الفنية الأساسية (الشؤون المدنية والوحدات العسكرية والشرطة المدنية) ستدعم المساعي الحميدة عن طريق توفير الخبرة والمعرفة المؤسسية، وخصوصا بمساعدة الطرفين في وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة؛ وستوفر أيضا الدعم الإداري ودعم الهياكل الأساسية.

٣١ - وفيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة القطري، سيقوم الممثل الخاص للأمين العام بتنسيق الخبرات الواردة من مختلف المصادر، بما في ذلك اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ووكالات الأمم المتحدة، ومنها البرنامج الإنمائي، وذلك من أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات كاملة. وإجمالا، ستوجه جهود الأمم المتحدة كلها، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام، رئيس البعثة، بصفته نائبا للمستشار الخاص، لدعم المساعي الحميدة للأمين العام والحصيلة النهائية المتوقعة لتسوية شاملة متفق عليها بين الطرفين.

٣٢ - ويرد أدناه عرض لهدف المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم في المفاوضات الكاملة بغية التوصل إلى تسوية شاملة	’١‘ توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية والفنية مقاييس الأداء: زيادة عدد اللقاءات بين الزعيمين عام ٢٠٠٧: لقاء واحد تقديرات عام ٢٠٠٨: ١٠ لقاءات الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٤٠ لقاء ’٢‘ تكثيف المحادثات داخل اللجان التقنية والأفرقة العاملة، وكذلك على مستوى ممثلي الزعيمين مقاييس الأداء: (أ) زيادة عدد اجتماعات ممثلي الزعيمين عام ٢٠٠٧: ٢٢ اجتماعا تقديرات عام ٢٠٠٨: ٥٠ اجتماعا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ١٠٠ اجتماع (ب) زيادة عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية عام ٢٠٠٧: لم يعقد أي اجتماع تقديرات عام ٢٠٠٨: ٦٠٠ اجتماع الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠ اجتماع ’٣‘ تنفيذ تدابير بناء الثقة وغيرها من التدابير المتفق عليها مقاييس الأداء: زيادة عدد تدابير بناء الثقة المنفذة عام ٢٠٠٧: لم تتخذ أي تدابير تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ تدبيرا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٥٠ تدبيرا

النواتج

- تيسير إجراء مفاوضات كاملة على مستوى الزعيمين
- تقديم خدمات استشارية على أعلى المستويات بشأن المسائل الفنية دعما للمفاوضات الكاملة

- تنظيم احاطات إعلامية لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزيرة والمبعوثين الخاصين بشأن مسألة قبرص
- إجراء تقييم معمق للحالة السياسية في قبرص والمنطقة ككل
- تيسير المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والفنية دعما لأنشطة الأفرقة العاملة واللجان التقنية
- النشرات الصحفية والمؤتمرات الصحفية: عقد لقاءات صحفية مع الصحافة القبرصية؛ وإصدار نشرات صحفية، وإقامة اتصالات مع وسائط الإعلام والحفاظ عليها؛ واستعراض أقوال الصحف وتحليل المواد الإعلامية يوميا
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

العوامل الخارجية

٣٣ - سوف يتحقق الهدف المحدد إذا استمرت الإرادة السياسية الحالية للزعيمين، واقترنت بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧) (٤) (١)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٧٣,١	٧٨٦,٤	(٦١٣,٣)	٣ ٣٠٤,٦	٣ ٩١٧,٩	-	٣ ١٣١,٥
التكاليف التشغيلية	١٢٥,٤	٨٣٨,٩	(٧١٣,٥)	١ ٠١٧,٢	١ ٧٣٠,٧	٢٩,٠	٨٩١,٨
مجموع الاحتياجات	**٢٩٨,٥**	**١ ٦٢٥,٣**	(١ ٣٢٦,٨)	**٤ ٣٢١,٨**	**٥ ٦٤٨,٦**	**٢٩,٠**	**٤ ٠٢٣,٣**

٣٤ - تقدر احتياجات مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص لعام ٢٠٠٩ بمبلغ صاف قدره ٨٠٠ ٣٢١ ٤ دولار (مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٨٠٤ ٤ دولار). وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للوظائف الثلاث الحالية، إضافة إلى إنشاء ٢١ وظيفة جديدة (٦٠٠ ٣٠٤ ٣ دولار)، وتكاليف سفر الموظفين (٠٠٠ ٤٤٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك المنافع العامة وشراء المعدات واللوازم(٣٠٠ ١٥٥ دولار)، والنقل الجوي (١٠٠ ٣٢ دولار)، واستئجار المركبات وصيانتها (١٠٠ ١٣٠ دولار)، وخدمات الاتصال والإعلام (٦٠٠ ١٨٣ دولار)،

وخدمات تكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٤٩ دولار).

٣٥ - وبالنظر إلى التطورات التي شهدتها قبرص عام ٢٠٠٨، بدأ مكتب المستشار الخاص توسعه بعد تلقيه طلب دعم من الأطراف المشاركة في عملية السلام. وأُعيد توزيع مبلغ ٨٠٠ ٣٢٦ ١ دولار من الأرصدة غير المربوطة المتوقعة في إطار الاعتماد الموافق عليه للبعثات السياسية الخاصة عام ٢٠٠٨ لتغطية الاحتياجات الإضافية لعام ٢٠٠٨. وبالتالي، فإن مجموع الاحتياجات التمويلية للمستشار الخاص في عام ٢٠٠٩ تقدر بمبلغ صاف قدره ٦٠٠ ٦٤٨ ٥ دولار (مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٢٤٠ ٦ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية الأمنية	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	موظفون برتبة محلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	-	-	-	-	١	-	-	**٢**	-	١	**٣**	-	-	-	**٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	-	-	١	٤	٧	١	-	**١٤**	٣	٤	**٢١**	-	٣	-	**٢٤**
التغيير	**-**	**-**	**-**	**١**	**٤**	**٦**	**١**	**-**	**١٢**	**٣**	**٣**	**١٨**	**-**	**٣**	**-**	**٢١**

٣٦ - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص هو المسؤول الأول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٥٠ (١٩٩٩). وقد أُحرز تقدم كبير عام ٢٠٠٨. فقد اتفق الزعيمان القبرصيان على مسار يفضي إلى تسوية شاملة عن طريق إنشاء ما مجموعه ١٣ فريقا عاملا ولجنة تقنية أوكلت إليهما مهمة تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات تسوية برعاية الأمم المتحدة. ولتنفيذ المهام الموسعة، يُقترح إنشاء الوظائف الإضافية التالية:

(أ) خمس عشرة وظيفة فنية: منسق (مد-١)؛ وأربعة خبراء مواضيعيين للجان (ف-٥)؛ وستة ميسرين لحلقات العمل التقنية (ف-٤)؛ وموظف للشؤون السياسية (ف-٣)؛ وثلاثة موظفين من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)؛

(ب) ثلاث وظائف إدارية: سائقون (فئة الخدمات العامة - الرتبة المحلية) لقيادة المركبات المستأجرة لمكتب المستشار الخاص وصيانتها؛

(ج) ثلاث وظائف أمنية: موظفو أمن (خدمة ميدانية) لتوفير الحماية المباشرة للمستشار الخاص للأمين العام.

جيم – المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٥٠٠ ٣٣٢ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٧ – عملا بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦(٢٠٠١)، الأمين العام أن يحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، رئيس المجلس، بقراره تعيين مستشار خاص له معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علما بقراره.

٣٨ – وتتمثل مسؤوليات المستشار الخاص، وفقا للخطوط العامة لولايته المدرجة في مرفق رسالة الأمين العام المذكورة أعلاه، في ما يلي: (أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذات الدوافع الإثنية والعرقية، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛ (ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تسفر عن حدوث إبادة جماعية؛ (ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، من خلال الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع أو وقف الإبادة الجماعية؛ (د) إقامة اتصال مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٣٩ – وإلى جانب هذه الرسائل المتبادلة، يُستمد أساسا الإطار المرجعي المعياري لعمل المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ ومن النصوص الأوسع نطاقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على نحو ما اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٠.

٤٠ – وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٧، عيّن الأمين العام مستشاره الخاص الجديد المعني بمنع الإبادة الجماعية، فرانسيس دينق، مواصلة للجهود الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا

المجال. وقد أجرى المستشار الخاص للأمين العام، منذ تعيينه، مشاورات نشطة بشأن ولايته في نطاق الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء على حد سواء. واعتمد المستشار الخاص في مشاوراته على نهج إيجابي إزاء السيادة باعتبارها مسؤولية على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفيهما تلتزم الدول الأعضاء بمسؤولية حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويسعى مكتب المستشار الخاص إلى الاضطلاع بأنشطته من خلال تقديم الدعم إلى الدول وإدارات الأمم المتحدة من أجل الوفاء بمسؤولياتها القاضية بحماية السكان من الإبادة الجماعية.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٨، قام مكتب المستشار الخاص، بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ومع الدول الأعضاء والخبراء، بوضع ورقة للاستراتيجية والمنهجية انطلاقا من النهج الاستراتيجي لسلفه. واضطلع المستشار الخاص ببعثة إلى كينيا، وأطلع الأمين العام على التحليل الذي قام به، وناقش الحالة مع الممثل الدائم لكينيا. وشارك المستشار الخاص في مشاورات إقليمية للخبراء أُجريت في إثيوبيا وجنوب أفريقيا بشأن شواغل ذات صلة بولايته. إضافة إلى ذلك، أقام المستشار الخاص صلات وثيقة مع الممثلين الخاصين للأمين العام في بعثات حفظ السلام ذات الصلة، وقدم الإرشاد إلى إدارة شؤون الإعلام بشأن مؤشرات تتعلق بمنع الخطاب الذي يبث الكراهية والتحريض عليها.

٤٢ - وشارك مكتب المستشار الخاص في العديد من المناسبات العامة الدولية والأكاديمية، وظل على اتصال مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات غير الحكومية المشتغلة بأنشطة الإنذار المبكر، وساهم في نشر المعلومات المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية من خلال المناسبات الإعلامية ومقالات الرأي التي تساعد على نشرها إدارة شؤون الإعلام.

٤٣ - وسيسعى مكتب المستشار الخاص، في عام ٢٠٠٩، لإيجاد مشاركة بناءة مع الدول الأعضاء، وسيعمل على تعزيز التعاون مع البلدان التي نجحت في تلافي وقوع هذه الفظائع الجماعية، في مجال الكشف عن إرهاصات بالإبادة الجماعية وعن أفضل الممارسات. والمشاركة البناءة، وبناء توافق في الآراء، والشفافية كلها أدوات أساسية يعتمدها مكتب المستشار الخاص في تنسيق وقيادة الجهود الدولية الرامية إلى تقديم الدعم إلى الدول في مجال منع وقوع الفظائع والإبادة الجماعية على نطاق واسع. واستنادا إلى المنهجية التي جرى وضعها، سينصب محور تركيز المستشار الخاص على أنشطة ثلاثة هي: التوعية؛ والرصد والاستجابة؛ وبناء القدرات على الصعيد العالمي لمنع حدوث إبادة جماعية.

التوعية

٤٤ - تعد التوعية بالحالات العامة والمحددة تدبيرا وقائيا يُضطلع به بالتعاون مع الدول الأعضاء، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات المشتغلة بمجالي حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، ومنظومة الأمم المتحدة وغير هؤلاء من المعنيين بمنع الإبادة الجماعية. وسيجري ذلك من خلال عملية مشاورات قطرية وإقليمية. وستنطوي أنشطة التوعية أيضا على نشر معلومات عن مكتب المستشار الخاص ودوره في تحفيز الحكومات وغيرها من الأطراف الفاعلة على المشاركة البناءة في اتخاذ إجراءات وقائية.

الرصد والاستجابة

٤٥ - في حالات الإبادة الجماعية، ثمة صراع هوية عديم الجدوى لا ينبثق عن الاختلافات فحسب بل عن التصورات والحقائق المتعلقة بأوجه التفاوت والتمييز واللامساواة الجسيمة. وستستند أنشطة الرصد إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والمعلومات السياسية والإنمائية والإنسانية ذات الصلة، بما في ذلك تقارير الاستعراض الدوري الشامل الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان وتقارير الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة، مع إيلاء عناية خاصة إلى المؤشرات والسياقات العامة.

٤٦ - وسيقوم مكتب المستشار الخاص، حسب الحاجة، بعرض الحالات التي تثير الشواغل على الأمين العام وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى، وسيقدم إليهم التوصيات ذات الصلة. وقد يضطلع المكتب، إضافة إلى ذلك، بأنشطة للدعوة دعما لمنع الإبادة الجماعية، بما في ذلك أنشطة موجهة إلى الهيئات الحكومية وإلى المجتمع الدولي على صعيد الأمم المتحدة.

٤٧ - ومن المساهمات الاستراتيجية لمكتب المستشار الخاص كفالة أن تتفهم الأمانة العامة والدول الأعضاء بالأمم المتحدة على السواء مخاطر العنف الواسع النطاق وأن تولي تلك المخاطر الأولوية المناسبة.

بناء القدرات

٤٨ - يقوم مكتب المستشار الخاص بدور المُحفِّز لعملية تحديد العناصر الرئيسية للقدرات التي من شأنها مساعدة الدول وكيانات الأمم المتحدة على المساهمة في منع الإبادة الجماعية، واسترعاء الانتباه لتلك العناصر وتعزيزها. وسيقوم المكتب بتشجيع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول في إرساء الإطار اللازم لكفالة منع الإبادة الجماعية واستطلاع نُهج من شأنها أن تعزز زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٨، واصل مكتب المستشار الخاص العمل في ظل تعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقام بتعميق علاقاته المتبادلة وتعاونه مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، شارك المستشار الخاص في أعمال اللجنة التنفيذية للسلام والأمن والفريق الإطاري المشترك بين الإدارات، حيث قدم للمشاركين الإرشادات في مجال منع الإبادة الجماعية وطلب منهم معلومات ذات صلة بولايته؛ وشارك أيضا في مناقشات لجنة السياسات ذات العلاقة بولايته؛ وفي عدد من فرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات والمعنية بمسائل تهم ولايته، ومنها العديد من فرق العمل والأفرقة العاملة ذات الصلة بعمليات محددة لحفظ السلام. وقام المستشار الخاص، بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، بموافاة المجلس بتقرير وتقديم عرض لأعضائه.

٥٠ - ويرد أدناه عرض لهدف المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الهدف: منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ذات الطابع القومي أو الإثني أو العرقي أو الديني، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) رفع درجة وعي الدول والجهات من غير الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية، بأهمية منع الإبادة الجماعية وبالحالات والظروف التي قد تؤدي إلى حدوثها	(أ) '١' ازدياد عدد الجهات الجديدة من الدول وغير الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية التي تشارك في تحليل مؤشرات الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ذات الطابع الإثني أو العرقي أو القومي أو الديني، وفي إيجاد عوامل قادرة على تخفيفها مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: ٢٠ طرفا فاعلا تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ طرفا فاعلا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ طرفا فاعلا '٢' زيادة عدد الدراسات المتعلقة بالإبادة الجماعية على الصعيدين الوطني والدولي، التي تُجرى بناء على تكليف وتتاح للجمهور، ويشمل ذلك تحديد تدابير فعالة لمنع نشوء الحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية

	مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: دراستان تقديرات عام ٢٠٠٨: ٦ دراسات الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩ : ١٠ دراسات
	'٣' زيادة عدد الطلبات على المعلومات المتعلقة بمؤشرات و/أو منهجية الإنذار المبكر، المقدمة من الدول الأعضاء والمجتمع المدني وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: لم يقدم أي طلب تقديرات عام ٢٠٠٨: ٤ طلبات الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٨ طلبات
(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على الاضطلاع بفعالية بحماية السكان من الإبادة الجماعية ومكافحة الإرهاصات بوقوعها	(ب) زيادة عدد الإجراءات وأُطر التعاون التي تعد وتنفذ فيما بين المكتب ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، من أجل استعراض وتحليل الحالات والظروف التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: إطار تعاوني واحد تقديرات عام ٢٠٠٨: ٤ أطر تعاونية الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٦ أطر تعاونية

النواتج

- تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء من خلال بعثات لتقديم المشورة وعمليات استشارية وأنشطة اتصال فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية (١٠٠ تقريبا)
- المشاركة الفصلية في بعثات متعددة التخصصات للتعريف وبناء الثقة تُوفد إلى مناطق التوترات أو النزاعات
- التحليل المبكر لمؤشرات الإبادة الجماعية و/أو الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ذات الطابع الإثني أو العرقي أو القومي أو الديني (٢٠ تقريبا)
- تنظيم حملة دعوة عامة بشأن الإجراءات الوقائية في الحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة أو فظائع جماعية، ويشمل ذلك التكليف بإجراء دراسات، وإعداد مواقع على شبكة الإنترنت، وتنفيذ أنشطة للتوعية (القيام بحملة واحدة؛ وإعداد موقع واحد على شبكة الإنترنت؛ وإجراء دراستين)
- تنظيم اجتماعات لأفرقة خبراء (٤) وحلقات دراسية (٢) عن علامات الإنذار المبكر المتعلقة بالحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية

- استحداث وتجميع قائمة خبراء ومواصلة إعداد نظام/قاعدة بيانات لجمع المعلومات وتحليلها
- إعداد تقارير وإحاطات تُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، وإلى مجلس الأمن من خلال الأمين العام (تقرير واحد وإحاطة واحدة لمجلس حقوق الإنسان)

العوامل الخارجية

٥١ - يُتوقع إنجاز هذه الأهداف بافتراض وجود الإرادة السياسية لدى أعضاء مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى للدخول في حوار مع المستشار الخاص بُغية النظر في تحليلاته وتوصياته والعمل بها، حسب الاقتضاء؛ ووجود استعداد لدى الدول الأعضاء، التي تستضيف مناسبات حاسمة، للسماح للمستشار الخاص بحرية الوصول وللدخول في حوار معه؛ ووجود نية حسنة ومشاركة نشطة من جانب المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الأخرى.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)= (١)-(٤)
تكاليف الموظفين المدنيين	٩٧١,٤	٨٠٠,٣	١٧١,١	٩٧٩,٧	٨٠٨,٦	-	٨,٣
التكاليف التشغيلية	٥٢٣,٦	٣٤٣,٠	٢٨٠,٦	٣٥٢,٨	٧٢,٢	-	(٢٧٠,٨)
مجموع الاحتياجات	**١ ٥٩٥,٠**	**١ ١٤٣,٣**	**٤٥١,٧**	**١ ٣٣٢,٥**	**٨٨٠,٨**	**-**	**(٢٦٢,٥)**

٥٢ - تصل الاحتياجات التقديرية للمستشار الخاص إلى مبلغ صافيه ٥٠٠ ٣٣٢ ١ دولار (وإجماليه ٢٠٠ ٤٩٤ ١ دولار). ويغطي هذا المبلغ تكاليف الموظفين الدوليين (٧٠٠ ٩٧٩ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٢٣٨ دولار)، والمرافق والبنية الأساسية (٩٠٠ ٨١ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٦٠٠ ٢٦ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٣ دولار).

٥٣ - ومن أصل هذا المبلغ يغطي ما قدره ٧٠٠ ٤٥١ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك يبلغ مجموع احتياجات المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية لعام ٢٠٠٩ ما قدره ٨٠٠ ٨٨٠ دولار. وتُعزى الوفورات أساسا إلى تأخر التعيين في وظيفتين إحداهما من الفئة الفنية ف-٣ والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وإلى انخفاض عدد الرحلات التي يقوم بها المستشار الخاص.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمد لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	٢	١	–	**٤**	–	٢	**٦**	–	–	–	**٦**
المقترح لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	٢	١	–	**٤**	–	٢	**٦**	–	–	–	**٦**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٥٤ - تظل مجموع احتياجات المكتب من الموظفين لعام ٢٠٠٩ دون تغيير.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية

(٤٠٠ ٦٢٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٥٥ - قام الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/497) بتعيين مبعوث شخصي إلى الصحراء الغربية وأوضح لمجلس الأمن بأن المبعوث سيتولى تقييم الوضع وبحث السبل المثلى للخروج من المأزق السياسي الحالي بالتعاون مع الطرفين والدول المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي أعقاب تلك الرسالة، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمينَ العام في رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/498) بأنه جرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على قرار تعيين مبعوث شخصي وبأن المجلس قد أحاط علما بما اعتزمه الأمين العام.

٥٦ - وسيواصل المبعوث الشخصي للأمين العام توفير مساعيه الحميدة وبذل جهوده من أجل التوصل إلى حل دائم لمسألة الصحراء الغربية. وقد أقام المبعوث الشخصي، منذ تعيينه، اتصالات مع الطرفين المعنيين والدول المجاورة وأعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية،

بغرض الوقوف على وجهات نظرهم بشأن الحالة السياسية، كما أجرى تقييما لمواقفهم، من مختلف المبادرات المعروضة في السنوات الماضية.

٥٧ - وأهاب مجلس الأمن في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧) بالطرفين أن يدخلا في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ التطورات التي شهدتها الشهور القليلة الماضية في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. إضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم برعاية هذه المفاوضات، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات. وفي سياق تنفيذ هذا القرار، عقدت أربعة اجتماعات في عملية تفاوض في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٧ وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٨.

٥٨ - وخلال عام ٢٠٠٩، سيواصل المبعوث الشخصي عقد مشاورات وتيسير المفاوضات مع حكومة المغرب وقيادة جبهة البوليساريو بغية التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. وسيواصل المبعوث أيضا عقد مشاورات مع الدولتين المجاورتين، وهما الجزائر وموريتانيا، والتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء المهتمة في نيويورك وفي العواصم على حد سواء.

٥٩ - ويقوم المبعوث الخاص في سياق الاضطلاع بالولاية الموكولة إليه، بتقديم تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ودعما لولايته، تقوم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة بالتنسيق الوثيق للمبادرات السياسية وبتقديم التوجيه والمستجدات الدورية بشأن التطورات السياسية في المنطقة وبشأن الحالة في الميدان، فضلا عن التحليلات السياسية والمشورة. وتقدم إدارة الدعم الميداني التابعة للأمانة العامة الدعم اللوجستي خلال زيارات المبعوث الشخصي إلى المنطقة.

٦٠ - ولا يزال النزاع أمام طريق مسدود بالرغم من إتمام أربع جولات من المحادثات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، رحب مجلس الأمن في قراره ١٨١٣ (٢٠٠٨) بالتزام الطرفين مواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة؛ وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال إلى طور المفاوضات الجوهرية الأكثر تعمقا، بما يكفل تنفيذ القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و١٧٨٣ (٢٠٠٧) ونجاح المفاوضات؛ وأكد دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق.

٦١ - ويرد أدناه عرض لهدف المبعوث الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم نحو التوصل إلى التسوية الشاملة لمسألة الصحراء الغربية	مشاركة الطرفين في المفاوضات الرامية إلى تسوية المسألة وإسهامهما فيها بشكل بناء مقاييس الأداء '١' عدد الاجتماعات المعقودة بين الطرفين لحل المأزق عام ٢٠٠٧: اجتماعان تقديرات عام ٢٠٠٨: خمسة اجتماعات الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ستة اجتماعات '٢' التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق ٢٠٠٧: لا تقديرات عام ٢٠٠٨: لا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: نعم

النواتج

- عقد مفاوضات بين الطرفين المعنيين وإجراء مشاورات سياسية مع الطرفين ومع الدول المجاورة والمجتمع الدولي
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٦٢ - يُتوقع تحقيق الهدف المتوخى من الجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة للأمين العام، والتي يضطلع بها أساسا مبعوثه الشخصي، شريطة أن توفر لدى الطرفين الإرادة للتوصل إلى حل سياسي والالتزام بذلك، وأن تقدم الدول المجاورة والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)	
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣٩,١	١٣٠,٩	٨,٢	١٥٨,٧	١٥٠,٥	–	١٩,٦	
التكاليف التشغيلية	٧٢٨,٣	٤٥٤,٥	٢٧٣,٨	٤٦٩,٧	١٩٥,٩	–	(٢٥٨,٦)	
مجموع الاحتياجات	**٨٦٧,٤**	**٥٨٥,٤**	**٢٨٢,٠**	**٦٢٨,٤**	٣٤٦,٤	**–**	**(٢٣٩,٠)**	

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)	
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣٩,١	١٣٠,٩	٨,٢	١٥٨,٧	١٥٠,٥	–	١٩,٦	
التكاليف التشغيلية	٧٢٨,٣	٤٥٤,٥	٢٧٣,٨	٤٦٩,٧	١٩٥,٩	–	(٢٥٨,٦)	
مجموع الاحتياجات	**٨٦٧,٤**	**٥٨٥,٤**	**٢٨٢,٠**	**٦٢٨,٤**	٣٤٦,٤	**–**	**(٢٣٩,٠)**	

٦٣ - يبلغ صافي الاحتياجات المقدرة للمبعوث الشخصي ٤٠٠ ٦٢٨ دولار (إجماليها ٩٠٠ ٦٧٨ دولار). وسيغطي هذه المبلغ تكاليف الموظفين الدوليين (٧٠٠ ١٥٨ دولار) والاستشاريين (٥٠٠ ٤٨ دولار) والسفر في مهام رسمية (٢٠٠ ٢٤٥ دولار) والاتصالات (١٠٠ ٢ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٧٣ دولار).

٦٤ - ومن أصل هذا المبلغ، يُغطى ما قدره ٠٠٠ ٢٨٢ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك، يبلغ إجمالي احتياجات المبعوث الشخصي لعام ٢٠٠٩ ما قدره ٤٠٠ ٣٤٦ دولار. وتُعزى الوفورات أساسا إلى الاعتماد غير المستخدم تحت بند الاستشاريين، حيث تمكن موظفون مسؤولون في إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام من تقديم المساعدة إلى المبعوث الشخصي، وإلى انخفاض عدد الرحلات المضطلع بها وتغير مكان عقد الاجتماعات.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	**المجموع**	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	–	–	–	**١**	–	–	١	–	–	**١**	–	**١**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	–	–	–	**١**	–	–	١	–	–	**١**	–	**١**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	–	–	–	**–**	–	**–**

٦٥- ستظل احتياجات مكتب المبعوث الشخصي لعام ٢٠٠٩ من الموظفين دون تغيير.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٨٥٢ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٦ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بقراره تعيين تيريه رود - لارسن مبعوثا خاصا له معنيا بتنفيذ قرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتمكينه من أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقا لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذا لهذه الولاية، يُجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير نصف السنوية المقدمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

٦٧ - واستجابة للتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام (انظر S/2006/248)، اعتمد مجلس الأمن في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بتحديد حدودهما المشتركة، وبخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، ملاحظا أن تلك التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان

وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، مما سيساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ وحث المجلس الطرفين على بذل الجهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي لبلوغ تلك الغاية. ولم تنفذ بعد تلك الأحكام الواردة في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٦٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفقا لأحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف؛ وطلب إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق بنزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٩ - ومنذ اعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أحرزت الأطراف المعنية تقدما نحو تنفيذه. وقد تم بوجه خاص تلبية المقتضيات المتصلة بانسحاب القوات والمعدات العسكرية السورية، وكذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة. ولكن لم تنفذ بالكامل الفقرة من القرار التي تدعو إلى بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع. كذلك لم تنفذ الفقرة من القرار التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

٧٠ - وشهد لبنان في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ أزمة سياسية حادة تمثلت في جملة أمور منها حدوث تأخير في انتخاب رئيس للجمهورية. وتسبب الفراغ الانتخابي في تفاقم الاستقطاب السياسي وعرقل سير العمل العادي للمؤسسات الدستورية الشرعية في البلد، مما أدى في بعض الأوقات إلى حدوث مواجهات عنيفة بين الأطراف المتنازعة. وتسببت الأزمة السياسية التي ظلت تخيم على البلد لمدة تزيد على ١٨ شهرا في إبطاء وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وأثارت المواجهات العنيفة التي اندلعت في ربيع عام ٢٠٠٨ بوجه خاص مسألة الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس على مستوى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. وفي هذا الصدد، لاحظ الأمين العام في تقريره نصف السنوي السابع (S/2008/264) أن الحالة في لبنان تدل على أن أحكام القرار [١٥٥٩ (٢٠٠٤)] لا تزال تحظى بنفس الأهمية التي كانت تحظى بها وقت اتخاذ القرار بادئ

الأمر. وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ الشامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ليس مسألة محلية صرفة. ويدرك الأمين العام الدور السلبي الذي تقوم به القوى الخارجية التي تتدخل في الديناميكيات اللبنانية الداخلية، وتساهم في الجمود السياسي في البلد. ويعتزم الأمين العام ومبعوثه الشخصي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة مواصلة جهودهما لتشجيع الأطراف المعنية على إحراز مزيد من التقدم صوب التنفيذ الكامل للقرار بما يكفل استقرار المنطقة على أفضل وجه.

٧١ - ويقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي يحيط المبعوث الخاص علما على نحو منتظم بالتطورات السياسية في لبنان، ويضطلع معه بمهام سياسية ميدانية مخصّصة. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للرحلات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

٧٢ - وستعتبر ولاية المبعوث الخاص قد اكتملت عندما يشهد مجلس الأمن بأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذ بالكامل. غير أن الوضع المضطرب حتى الآن في لبنان وفي المنطقة جعل إنجاز المزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل للأحكام المتبقية من القرار أمرا أكثر تعقيدا.

٧٣ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المبعوث الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به:

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وجميع مقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء أراضيه	(أ) '١' قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إقامة علاقات دبلوماسية متبادلة بين لبنان والدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتحديد الحدود الدولية للبنان مع تلك الدول الأعضاء، مع مراعاة أن إقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول، وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران يتمان بناء على الموافقة المتبادلة

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

(أ) '٢' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما على امتداد حدوده

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

(أ) '٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لوقف تدفق الأسلحة إلى لبنان بصورة غير مشروعة

مقياس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥-٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠-٣٥ تفاعلا

(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

(ب) '١' زيادة اكتساب حكومة لبنان لحق ممارسة احتكار استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥-٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠-٣٥ تفاعلا

(ب) '٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لتقليص عدد الجماعات التي تحمل أسلحة بخلاف القوات المسلحة الرسمية

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

(ب) '٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لتقليص عدد الميليشيات أو الجماعات المسلحة الأخرى العاملة في لبنان

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

(ج) الاضطلاع بعملية التيسير دعما لتعزيز استجابة جميع الحكومات المعنية لأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)

(ج) '١' قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود التي تبذلها حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة لإجراء حوار ثنائي منتظم، بما في ذلك تعزيز العلاقات الثنائية، مع مراعاة أن إقامة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران يتمان بناء على الموافقة المتبادلة

مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا
تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا
الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

(ج) '٢' قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود المبذولة لتشجيع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في

قـراري مجلـس الأمـن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة

مقـاييس الأداء: عـدد التفـاعلات الـتي تجـري مـع الأطـراف المعنية

عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

النواتج

- عقد المبعوث الخاص اجتماعات منتظمة مع ممثلي حكومة لبنان والحكومات الأخرى المعنية
- تقديم الدعم لحكومة لبنان في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما من خلال المساعي الحميدة
- تقديم الدعم للحوار الوطني اللبناني المتعلق بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات مع حكومة لبنان
- تيسير إجراء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان فيما يتعلق بحل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة لبنان
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها تأثير على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوسائل السلمية
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة
- بذل مساع حميدة وتيسير إجراء حوار ثنائي ومتعدد الأطراف بين لبنان والدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة
- تسوية أوضاع حدود لبنان وتوضيحها
- تقديم الأمين العام تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٧٤ - سيتم تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي واستتباب الأمن في لبنان؛ (ب) عدم استئناف أعمال القتال في المنطقة؛ (ج) وجود نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) وجود تأثير إيجابي للنوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء على الأطراف المعنية؛ (هـ) عدم وجود توترات بين لبنان وجيرانه.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥) = (٤) – (٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٤٢,٨	٢٠٩,٤	٣٣,٤	٢٥٧,٣	٢٢٣,٩	–	١٤,٥
التكاليف التشغيلية	٦٨٨,٢	٤٨١,٢	٢٠٧,٠	٥٩٤,٧	٣٨٧,٧	–	(٩٣,٥)
مجموع الاحتياجات	**٩٣١,٠**	**٦٩٠,٦**	**٢٤٠,٤**	**٨٥٢,٠**	**٦١١,٦**		**(٧٩,٠)**

٧٥ - يصل صافي الاحتياجات المقدرة لمكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٥٢ ٠٠٠ دولار (إجماليها ٨٠٠ ٨٩٤ دولار). وسيغطي هذا المبلغ تكاليف الموظفين الدوليين (٣٠٠ ٢٥٧ دولار)، والخدمات الاستشارية (٧٠٠ ٢٨ دولار)، والسفر (٤٠٠ ٤٧٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ١ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ١٩ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٤٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٦ دولار) ولوازم وخدمات متنوعة (٨٠٠ ١٦ دولار).

٧٦ - ومن أصل هذا المبلغ، يغطّى مبلغ ٥٠٠ ٢٤٠ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك يبلغ إجمالي احتياجات المبعوث الشخصي لعام ٢٠٠٩ ما قدره ٦٠٠ ٦١١ دولار. وتعزى الوفورات بشكل رئيسي إلى انخفاض عدد الرحلات المضطلع بها وانخفاض الاحتياجات عما كان متوقعا للخدمات الاستشارية بسبب اضطراب الحالة الأمنية في لبنان.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون				
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون الفنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	١	–	–	–	**٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	١	–	–	–	**٣**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	–	–	–	–	**–**

٧٧ - سيظل مجموع احتياجات المكتب من الموظفين عام ٢٠٠٩ دون تغيير.

واو - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٦ ٧٢٢ ٨٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٨ - اتسمت الحالة في جنوب لبنان، بعد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية في أيار/مايو ٢٠٠٠، بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وخطر استمرار النزاع بين إسرائيل ولبنان. ولهذا السبب تقرر أن يكون للأمم المتحدة وجود سياسي في بيروت من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وبناء على ذلك، أُنشئ مكتب الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٧٩ - وبدءا من عام ٢٠٠٤، شهد لبنان عدة تغيرات سياسية بالغة التأثير أفضت إلى اتخاذ الأمين العام قرارا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بتوسيع نطاق ولاية مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان. وإثر توسيع نطاق الولاية، أصبح المكتب مسؤولا عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية وتلك المتصلة بالشؤون السياسية في لبنان، مضطلعا بدور المكتب السياسي الرائد في لبنان مع الاستمرار في أداء ولايته لإرساء السلام والأمن في جنوب لبنان.

٨٠ - وبنشوب النزاع العسكري بين لبنان وإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦، دخل البلد مرحلة من الأزمات السياسية المتواصلة والأحداث الأمنية المتكررة وعدم الاستقرار المستمر. وحملت آثار النزاع أيضا للبنان مزيدا من التحديات السياسية والمالية والإنمائية والاجتماعية

والاقتصادية. واستمر توسع المشاركة السياسية لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ودعمه للسلام والاستقرار بوجه عام في لبنان أثناء النزاع وفي الفترة التي تلته. وخلال النزاع، عمل مكتب المنسق الخاص بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأحزاب السياسية اللبنانية المعنية والسلك الدبلوماسي الدولي على وضع إطار سياسي يفضي إلى إنهاء الأعمال القتالية، وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال القتالية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف.

٨١ - وقد أدت الأحداث والتطورات السياسية في لبنان إلى تكثيف أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد وتوسيع نطاقها، مما استلزم تعزيز الأنشطة في لبنان على مدار الأعوام الماضية، وكذلك تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ولتعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع جوانب النطاق العريض لخبراتها، قرر الأمين العام في عام ٢٠٠٧ تعيين منسق خاص لشؤون لبنان ونائب له.

٨٢ - والمنسق الخاص لشؤون لبنان هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي إطار القيام بهذه المسؤوليات الجديدة والموسعة، سيقوم المنسق الخاص بدور ممثل الأمين العام عند التعامل مع حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والسلك الدبلوماسي الموجود في لبنان، وسيتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان مع حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية بما يتفق والأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان مع التركيز بوجه خاص على إعادة الإعمار والتنمية والإصلاح. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الشؤون السياسية التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقيم علاقات عمل مؤسسية وثيقة وينشئ آليات تتسم بطابع منهجي متزايد وتتيح القيام بصورة منتظمة بإجراء مشاورات وتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة. وبوصف المنسق الخاص ممثل الأمين العام لدى الفريق الأساسي للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية الاقتصادية للبنان، فإنه يقوم مع نائبه أيضا بدور مهم في الدعوة من أجل استمرار المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية لدعم أعمال إعادة الإعمار والتنمية في لبنان. وقد عزز المكتب تفاعله مع كيانات الأمم المتحدة في البلد في سياق اجتماعات الفريق القطري للأمم المتحدة، التي تشارك فيها جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيفيل، مما يتيح زيادة مستوى تبادل المعلومات وتنسيق السياسات. كما تستمر علاقة العمل الوثيقة مع منسق الأمم المتحدة المقيم/نائب المنسق الخاص بشأن هذه المسائل.

٨٣ - ويتولى نائب المنسق الخاص مسؤولية تخطيط وتنسيق جهود التنمية والجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في لبنان. وفي الوقت نفسه، يعمل نائب المنسق الخاص أيضا باعتباره منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان.

٨٤ - ويسهم مكتب المنسق الخاص منذ إنشائه إسهاما نشطا في المساعي الحميدة وتيسير الحوار بين الأطراف. وقد اضطلع بدور رئيسي في العمل مع جميع الأحزاب المعنية لدعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات في البيئة السياسية الوطنية اللبنانية وعبر الخط الأزرق، من خلال الاستمرار في إجراء التحاليل وتقديم التقارير والاضطلاع بأعمال دبلوماسية وقائية. وقد تم أداء هذه الأعمال في جنوب لبنان بالتنسيق مع اليونيفيل. وتكثفت الجهود السياسية التي يبذلها المكتب خلال عام ٢٠٠٨ بسبب تزايد تعقيد البيئة السياسية والتهديد الذي يسود البيئة الأمنية، التي شهدت حوادث من بينها عدة انفجارات استهدفت اليونيفيل.

٨٥ - وواصل مكتب المنسق الخاص تحقيق تقدم في عام ٢٠٠٨ من خلال مواصلة الحوار السياسي مع مختلف الأحزاب اللبنانية وتقديم دعم دبلوماسي لإيجاد حل سلمي لخلافاتها الداخلية. وواصل العمل مع لبنان وإسرائيل للسعي إلى المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق وللحيلولة دون حدوث انتهاكات من أي من الجانبين. وقد أفضت المهمة الصعبة، المتمثلة في التوصل إلى إجماع وطني على المسائل المهمة، بشكل مطرد إلى تعميق انعدام الثقة بين الأطراف وخلقت مصاعب اجتماعية واقتصادية إضافية يجب على البلد معالجتها. كما فرضت التوترات الطائفية والاغتيالات السياسية والتدهور العام في المناخ الأمني عقبات كبيرة على طريق تحقيق أهدافه الرئيسية. ورغم التطورات المشجعة، من قبيل انتخاب الرئيس في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ بعد شغور هذا المنصب منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لا يزال يتعين تناول جوانب أخرى من المسائل السياسية والدستورية التي تؤثر على لبنان.

٨٦ - وقد ظل الوضع السياسي والأمني العام في لبنان هشا طوال عام ٢٠٠٨. وظل الوضع على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان متوترا مع احتمال حدوث مزيد من الانتهاكات الخطيرة لوقف الأعمال القتالية.

٨٧ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في لبنان، مازالت الحاجة إلى استمرار وجود سياسي للأمم المتحدة في بيروت قائمة من أجل تقديم دعم للجهود اللبنانية والدولية لحل الخلافات السياسية بصورة سلمية. وسيظل ذلك الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بالغ الأهمية في السياق الراهن المتسم بتصاعد التوتر السياسي، على الرغم من انتخاب رئيس جديد في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، وذلك إلى أن تتمكن الأحزاب نفسها من تسوية خلافاتها

من خلال عملية تحاور وتوفيق سياسية حصرا عن طريق مؤسسات الدولة. وستشمل المؤشرات ذات الصلة مدى التقدم المحرز في المسائل الدستورية الرئيسية، والإجماع الوطني بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والحوار الوطني الفعال بشأن المسائل المحورية التي تحظى بالاهتمام الوطني.

٨٨ - ويقوم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بإعداد مشاريع تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن إعداد ورقات تحليلية ومذكرات إحاطة ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الوضع في لبنان والمسائل المحددة المتعلقة بولاية المكتب. ويقيم المنسق الخاص حوارا مستمرا بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الهامة المتعلقة بلبنان، بينما تقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي للمكتب.

٨٩ - كما سيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول المهمة في المنطقة من أجل الانتقال من مرحلة وقف الأعمال القتالية السائد في جنوب لبنان إلى وقف لإطلاق النار أكثر استدامة، وإلى اتفاق للهدنة في نهاية المطاف يُتوخى أن يحقق الاستقرار والأمن في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، فإن النجاح في حسم المسائل السياسية الجوهرية، وحل مسألة مزارع شبعا، ووقف تحليقات الطيران الإسرائيلي، والسيطرة اللبنانية الكاملة على حدود البلد، والحل الكامل لمسألة الجماعات المسلحة في لبنان، سيكون مؤشرا على توافر بيئة سياسية لبنانية يمكن فيها تخفيض الوجود السياسي للأمم المتحدة أو تقليصه بصورة تدريجية مع تحقيق التقدم. وكان تنفيذ الجوانب الإنسانية من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ خطوة مشجعة في هذا الصدد.

٩٠ - ويرد أدناه عرض هدف المنسق الخاص والانجازات المتوقعة منه ومؤشرات الانجاز المتعلق به:

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين نواتج التنمية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) حوار سياسي مستمر بين الأحزاب اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' عقد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: لا تنطبق تقديرات عام ٢٠٠٨: لا تنطبق الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: عقد انتخابات واحدة '٢' زيادة عدد الأيام التي تجتمع فيها الحكومة اللبنانية بجميع أعضائها من الطوائف الكبرى مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: لا شيء تقديرات عام ٢٠٠٨: ١٨٠ يوما الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٣٦٥ يوما '٣' وضع حد للاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: ثلاثة اغتيالات تقديرات عام ٢٠٠٨: اغتيال واحد الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: عدم حدوث اغتيالات '٤' وضع حد لأي مظاهرات مسيرة بدوافع سياسية تخل بالنظام العام مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: مظاهرة واحدة تقديرات عام ٢٠٠٨: مظاهرتان الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: عدم تسيير المظاهرات

(ب) احترام وقف الأعمال القتالية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة صوب التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

(ب) '١' وضع حد لمظاهر الأسلحة غير المأذون بها في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني

معايير الأداء

عام ٢٠٠٧: عدم وجود أسلحة ظاهرة للعيان

تقديرات عام ٢٠٠٨: حالة واحدة لأسلحة ظاهرة للعيان

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: عدم وجود أسلحة ظاهرة للعيان

'٢' وضع حد لحالات انتهاك الخط الأزرق عن طريق الجو، أو البحر أو البر

مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٧: ١ ٧٢١ انتهاكا

تقديرات عام ٢٠٠٨: ١ ٨٠٠ انتهاك

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: عدم حدوث انتهاكات

'٣' إنشاء آلية مؤسسية لتحديد وضع مزارع شبعا وإجراء مفاوضات بشأنه

مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٧: تعيين الحدود مؤقتا في المنطقة المتنازع عليها

تقديرات عام ٢٠٠٨: لا شئ

الهدف لعام ٢٠٠٩: آلية واحدة

'٤' زيادة النسبة المئوية في تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية بشأن تعزيز نظام الحدود

مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٧ : المتابعة الفنية لتوصيات الفريق المستقل

تقديرات عام ٢٠٠٨: بنسبة تنفيذ ٥٠ في المائة من توصيات الفريق المستقل

الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: بنسبة تنفيذ ٨٠ في المائة من توصيات الفريق المستقل

(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار وكذلك تنفيذ تدريجي لبرنامج الإصلاح (باريس الثالث)	(ج) '١' زيادة عدد القوانين المسنونة لتنفيذ برنامج باريس الثالث للإصلاح مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: لا تنطبق تقديرات عام ٢٠٠٨: قانون واحد الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: قانونان '٢' زيادة عدد اجتماعات التنسيق بين المانحين مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: ثمانية اجتماعات تقديرات عام ٢٠٠٨: ١٢ اجتماعا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٢٠ اجتماعا '٣' زيادة النسبة المئوية للاجئين من مخيم نهر البارد الذين عادوا إلى المخيم للعيش في المساكن التي أعيد إعمارها فيه مقاييس الأداء عام ٢٠٠٧: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٨: نسبة ١٠ في المائة الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: نسبة ٣٠ في المائة

النواتج

- اجتماعات على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/ نائب المنسق الخاص لشؤون لبنان مع المحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح ولتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار
- بيانات شهرية علنية تدعم الحوار/التوافق السياسي (٣٦ بيانا)
- إحاطات أسبوعية للسلك الدبلوماسي والمبعوثين الخاصين الآخرين عن الحالة السياسية/الأمنية في لبنان وبرنامج إعادة الإعمار/التنمية في لبنان
- إحاطات إلى مجلس الأمن (١٢ إحاطة)

- القيام مرة في الشهر برصد الأعمال الدبلوماسية بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١(٢٠٠٦) (١٢ مرة)
- تقارير تحليلية عن الحالة السياسية والأمنية تتضمن توصيات بشأن السياسات (٤٥ تقريرا)
- بيانات علنية للتشجيع على الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٧) و إدانة انتهاكات الخط الأزرق (٢١ بيانا)
- مبادرات مشتركة مع اليونيفيل في إطار الدبلوماسية الوقائية (٢١ مبادرة)
- اجتماعات مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١(٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعا (١٠ اجتماعات)
- إيفاد بعثات متابعة تقييمية لتيسير التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (بعثتان)
- المشاركة في الاجتماعات المتعددة الأطراف الهامة بشأن المسائل المتعلقة بالحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الأساسيين بشأن مسائل إدارة الحدود (١٢ اجتماعا)
- تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١(٢٠٠٦) (ثلاثة تقارير)
- اجتماعات تنسيق كل أسبوعين على المستوى العامل بين فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق المعني بالسياسات بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- اجتماعات مع الحكومة والأحزاب اللبنانية بشأن تنفيذ برنامج الإصلاح (١٢ اجتماعا)
- اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في المجال الإنساني وإعادة الإعمار، من أجل الدعوة إلى مواصلة مشاركة الجهات المانحة ولتنسيق البرامج والأنشطة (١٢ اجتماعا)
- تيسير الآليات الحكومية للتنسيق مع الجهات المانحة من خلال المساعدة التقنية (أربعة اجتماعات)
- قيام مكتب المنسق الخاص بوضع خطط للاستجابة في حالات الطوارئ (مرتان سنويا) بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيفيل وحكومة لبنان
- اجتماعات للتنسيق فيما يتعلق بإعادة إعمار مخيم نهر البارد (١٢ اجتماعا)

العوامل الخارجية

٩١ - سوف يتحقق الهدف والإنجازات المتوقعة بافتراض أن الحالة السياسية الداخلية والحالة الأمنية العامة والتطورات في المنطقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد لن تؤثر سلبا على الاستقرار في لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الصافية	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٣٧٦,٧	٣ ٧٤٩,١	١ ٦٢٧,٦	٥ ٢٥٢,٩	٣ ٦٢٥,٣	-	(١٢٣,٨)
التكاليف التشغيلية	١ ٧٨٢,٤	٢ ١٥٠,٧	(٣٦٨,٣)	١ ٤٦٩,٩	١ ٨٣٨,٢	٥٢٤,٣	(٣١٢,٥)
مجموع الاحتياجات	**٧ ١٥٩,١**	**٥ ٨٩٩,٨**	**١ ٢٥٩,٣**	**٦ ٧٢٢,٨**	**٥ ٤٦٣,٥**	**٥٢٤,٣**	**(٤٣٦,٣)**

٩٢ - تصل الاحتياجات التقديرية لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠٠٩ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٧٢٢ ٦ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٦٨٣ ٧ دولار). وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، لاستمرار ٨٠ وظيفة حالية وإعادة تصنيف وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (ضابط أمن، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات) إلى الرتبة ف-٤ بمنصب رئيس لوحدة الأمن يشرف على الفريق الأمني الموسع، والرتبة ف- ٣ لموظف لشؤون الميزانية والمالية يتولى مسؤوليات شؤون الميزانية والمالية الناشئة عن زيادة عدد الموظفين، فضلا عن إنشاء وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية) (٩٠٠ ٢٥٢ ٥ دولار)، وسيغطي تكاليف الاستشاريين (٨٠٠ ٧٦ دولار) وسفر الموظفين (٤٠٠ ١٥٤ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ١٤٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٦٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٨٠٠ ٤١٨ دولار)، والخدمات الطبية (٨٠٠ ٨ دولار)، والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٦٥ دولار).

٩٣- ومن أصل هذا المبلغ، يُغطي مبلغ ٣٠٠ ٢٥٩ ١ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك يبلغ إجمالي احتياجات مكتب المنسق الخاص لعام ٢٠٠٩ إلى ما قدره ٥٠٠ ٤٦٣ ٥ دولار. وتعزى الوفورات أساسا إلى أن معدلي الشغور البالغين ٢١,٧ في المائة من وظائف الموظفين الدوليين و ٤٢,١ من وظائف الموظفين الوطنيين كانا أعلى من معدليهما المبينين في الميزانية البالغين ٢٠ في المائة و ١٥ في المائة على التوالي. ويقابل هذه الوفورات جزئيا زيادة في نفقات التكاليف التشغيلية المتصلة بنقل المكتب إلى مكان آخر.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			الموظفون الوطنيون	
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية/خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	١	–	١	٣	٢	٣	٢	**١٣**	٨	٢	**٢٣**	٢	٥٥	–	**٨٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	١	–	١	٣	٣	٤	٢	**١٥**	٦	٢	**٢٣**	٢	٥٦	–	**٨١**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١**	**١**	**–**	**٢**	**(٢)**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**١**

٩٤ - ونظرا للبيئة الأمنية الحساسة في لبنان وتوسيع وحدة الأمن في مكتب المنسق الخاص، فإن المكتب بحاجة إلى تعزيز عملياته الأمنية برئيس لوحدة الأمن (ف-٤) يشرف على المهام الأمنية للمكتب، وهو ما كانت أوصت به إدارة شؤون السلامة والأمن. وستُستوعب هذه الوظيفة الجديدة المصنفة على الرتبة ف-٤ من خلال إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمة الميدانية موجودة حاليا في وحدة الأمن. وكان ملاك وحدة الأمن قد وُسّع من ١٣ من ضباط الحماية القريبة (وطنيون ودوليون) إلى ٥٢ ضابطا، من بينهم مشرف برتبة ف-٢، وستة من ضباط الحماية من فئة الخدمة الميدانية، و٤٥ موظفا أمنيا وطنيا (بين حرس مواقع ثابتة وضباط للحماية القريبة). ويتولى هؤلاء مسؤولية أمن أماكن المكاتب، وأمن محلي إقامة وكيل الأمين العام، والأمين العام المساعد وأمنهما الشخصي. ومن المتوقع أن يتولى شاغل الوظيفة المصنفة ف-٤ الإشراف على إدارة الأنشطة التي يضطلع بها ضباط الحماية القريبة وحراس المواقع الثابتة، وتأمين تنفيذ المهام الأمنية وفقا للسياسات والإجراءات وأفضل الممارسات التي تتبعها الأمم المتحدة. وسيقدم الرئيس التوجيه والمساعدة بشأن جميع المسائل الأمنية خلال الأزمات، ويؤمِّن وجود آليات للاستجابة. وسيُؤمِّن شاغل الوظيفة امتثال البعثة لجميع القواعد والإجراءات والتوجيهات المتبعة في الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الأمنية، بما في ذلك معايير العمل الأمنية الدنيا.

٩٥ - وكان مكتب المنسق الخاص قد رفع عدد موظفيه من ٢٨ موظفاً في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠ موظفا في عام ٢٠٠٨. وفي ضوء عبء العمل الإضافي الناجم عن توسيع المكتب، وتماشيا مع هدف بلوغ قدرة كافية للتعامل مع زيادة المسؤوليات المتعلقة بشؤون الميزانية والمالية، الناشئة عن زيادة عدد الموظفين، فإن البعثة بحاجة إلى موظف دولي يركز على المسائل اليومية المتعلقة بهذه الشؤون. ولذا، يقترح إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف

لشؤون الميزانية والمالية. وسيتم توفير هذه الوظيفة الجديدة من الرتبة ف-٣ من خلال إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمات العامة موجودة حاليا في الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون الموارد البشرية من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) لتصريف الشؤون الإدارية للموظفين الذين زاد عددهم.

زاي - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

(٢٠٠ ٧٧٥ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩٦ - يدور النزاع بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا منذ عام ١٩٨٦، مما تسبب في تشريد زهاء ١,٧ مليون نسمة في منطقة شمال أوغندا وحدها. ويشمل النزاع بصفة أساسية مناطق شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، رفعت حكومة أوغندا دعاوى ضد جيش الرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، مما أفضى إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق قادته، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ودفعت العمليات العسكرية الأوغندية المتتالية في شمال أوغندا وجنوب السودان، معظم قوات جيش الرب إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد فشل محاولات عديدة لحل النزاع بالطرق السلمية، عمدت حكومة جنوب السودان إلى إجراء اتصالات مع جيش الرب وحكومة أوغندا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقامت بدور الوسيط وأنشأت أمانة للوساطة من أجل المساعدة على حل النزاع وتيسير المحادثات.

٩٧ - وعُقدت منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، سلسلة من محادثات السلام بين حكومة أوغندا وقيادة جيش الرب، بوساطة من حكومة جنوب السودان وجمعية سانت إيجيديو. وأبرم الطرفان المتفاوضان اتفاقا لوقف الأعمال العدائية، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان له تأثير إيجابي على الحالة الإنسانية والأمنية في شمال أوغندا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مشروع مبادرة جوبا بغرض تقديم الدعم التقني لأمانة وساطة السلام وفريق رصد وقف الأعمال العدائية. غير أن المحادثات انتهت إلى طريق مسدود، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد أن قرر جيش الرب عدم الرجوع إلى جوبا.

٩٨ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عيّن الأمين العام الرئيس السابق لموزامبيق، جواكيم ألبرتو شيسانو، مبعوثا خاصا له معنياً بالمناطق المتضررة من جيش الرب، ومنحه ولاية عامة ليعالج الآثار المترتبة على أنشطة جيش الرب في المنطقة، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وشمال أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً.

ومنذ ذلك الحين، استعادت محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب زخمها، وبخاصة عقب استئناف المحادثات في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، نتيجة جهود المبعوث الخاص التي أفضت أيضا إلى تمديد اتفاق وقف الأعمال العدائية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، يسّر المبعوث الخاص أيضا توقيع البروتوكول المتعلق بالأسباب الجذرية للنزاع وحلوله الشاملة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقّعت حكومة أوغندا وجيش الرب اتفاقا بشأن مبدأي المساءلة والمصالحة.

٩٩ - وبعد أشهر من المفاوضات التي أدت إلى تأخير المشاورات بين وفدي حكومة أوغندا وجيش الرب من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استؤنفت عملية السلام، في جوبا، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ووقّع الطرفان على جميع الاتفاقات المتبقية:

(أ) مرفق الاتفاق المتعلق بالمساءلة والمصالحة؛

(ب) البروتوكول المتعلق بالحلول الشاملة؛

(ج) اتفاق وقف إطلاق النار الدائم؛

(د) الاتفاق المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(هـ) الاتفاق المتعلق بآليات التنفيذ والرصد؛

(و) إضافة الاتفاق وقف الأعمال العدائية.

١٠٠ - وأنهى الطرفان مفاوضاتهما في آذار/مارس ٢٠٠٨، حينما وقّعا بالأحرف الأولى على اتفاق السلام النهائي ووضعا الجدول الزمني لتنفيذه. لكن عملية السلام تعرضت إلى انتكاسة كبيرة، في ١٠ نيسان/أبريل، حينما لم يحضر قائد جيش الرب، جوزيف كوني، إلى حيث يُنتظر التوقيع على اتفاق السلام النهائي، في ري - كوانغبا، وطلب مزيدا من التوضيحات بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعلاقة بين نظامي العدالة التقليدي والرسمي، لا سيما نظام ماتو أوبوت والدائرة الخاصة للمحكمة العليا. وظلت السلطات الأوغندية على التزامها بالحل السلمي للنزاع في شمال أوغندا. ووافقت على إعطاء قائد جيش الرب مزيدا من الوقت، على الرغم من احتمال أن تؤدي الاختلافات حول شواغل جوزيف كوني إلى إطالة أمد المحادثات وتأجيل التوقيع على اتفاق السلام النهائي وتنفيذه.

١٠١ - ووصلت عملية جوبا للسلام إلى مرحلة تمثل تحديا جديا قد يثير عقبات إضافية. لذا، ستظل جهود كبير الوسطاء والدور التيسيري للمبعوث الخاص للأمين العام على قدر

كبير من الأهمية من أجل مساعدة الطرفين على تخطي تلك العقبات، وتهيئة ظروف مواتية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي بصورة سلسة.

١٠٢ - ويجري المبعوث الخاص مشاورات منتظمة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، على مستوى رئيسي البعثتين، بشأن مسائل تخص أنشطة جيش الرب في المنطقة. ويُنتظر أن تزداد كثافة هذه المشاورات في مرحلة التنفيذ. ويتبادل مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات السياسية والأمنية والعسكرية بشأن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستمر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان في تقديم الدعم اللوجستي والأمني إلى عملية جوبا للسلام، ضمن ولايتيهما القائمتين وفي حدود إمكانياتهما الحالية.

١٠٣ - وسيواصل مكتب المبعوث الخاص تطوير علاقة ثقة متبادلة بين الطرفين وبناء ثقتهما في العملية السياسية، وتنسيق جهود الأطراف الإقليمية الفاعلة والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة محادثات السلام والتشجيع على إبرام اتفاق سلمي بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وسيُنسق مكتب المبعوث الخاص أنشطة السفراء الأفارقة الخمسة الذين يؤدون دور الضامن لعملية السلام، بما في ذلك تنسيق الأنشطة الدولية دعما للمحادثات. وسيجري المكتب اتصالات مع جميع أصحاب المصلحة في أوغندا والمنطقة من أجل رصد التطورات السياسية والأمنية الداخلية والإقليمية في أوغندا والبلدان المجاورة وتحليلها، وتنسيق أنشطة الوحدة في جوبا، وكفالة استمرار المشاورات اللصيقة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن المسائل الأمنية والعسكرية.

١٠٤ - ويتضمن الاتفاق الموقع بين الطرفين رؤى بشأن تأسيس منتدى رقابي ليشرف على تنفيذ اتفاق السلام النهائي، وحل المنازعات وتعزيز تدابير بناء الثقة. ويُنتظر أن يؤدي المبعوث الخاص دورا هاما في إطار المنتدى، ويتوقع أن يوفّر مكتبه الدعم التقني والإداري للمنتدى كي يمارس مهامه. ويُفترض أن يستمر انعقاد المنتدى لمدة تسعة أشهر على الأقل بعد التوقيع على اتفاق السلام النهائي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لوجود المبعوث الخاص من أجل الإشراف السياسي العام على تنفيذ الاتفاق.

١٠٥ - وسيبدأ نفاذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم بعد مضي ٢٤ ساعة على توقيع اتفاق السلام الدائم، لتعقبه مباشرة فترة انتقالية لمدة شهر واحد، يجري فيها الطرفان استعداداتهما لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واتخاذ الخطوات الأخرى المنصوص

عليها في الاتفاق. غير أن انعدام الثقة بين الطرفين قد يطيل تأخير التوقيع على اتفاق السلام النهائي ويعطل تنفيذه بصورة سلسة. لذا، سيكون من الضروري أن يواصل المبعوث الخاص بذل مساعيه الحميدة وأن يستمر في عملية التيسير، نيابة عن الأمين العام.

١٠٦ - وجرت بالفعل مناقشة بين المبعوث الخاص وأسرة الأمم المتحدة مفادها أنه بعد التوقيع على اتفاق السلام النهائي، سيعهد المبعوث الخاص إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان وأوغندا بمهمة تنفيذه، بناء على طلب الطرفين. وستتولى السلطات الأوغندية مسؤولية استئناف تنفيذ الاتفاق في أوغندا عند اكتمال عملية نزع السلاح والتسريح في جنوب السودان، بأن تتولى إدارة عمليات الإغاثة والإنعاش وإعادة الإدماج، علاوة على التنمية في المناطق المتضررة من النزاع، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.

١٠٧ - وفي حال عدم التوقيع على اتفاق السلام النهائي وانهيار عملية السلام، فإن المبعوث الخاص، وإدارة الشؤون السياسية وأسرة الأمم المتحدة، تفكر من جديد بصورة جماعية في طريقة للخروج من المأزق. وإذا لم يتم الالتزام بالجدول الزمني الحالي بسبب هشاشة عملية السلام، فستنشأ حاجة لاستمرار دور المبعوث الخاص التيسيري إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

١٠٨ - ووفرت الدعم للمبعوث الخاص للأمين العام في تنفيذ هذه المهام الهياكل والعمليات القائمة للأمم المتحدة في المنطقة. ولقد وفر فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في السودان الدعم اللوجستي والأمني باستمرار للمبعوث الخاص ولعملية جوبا للسلام، في حدود ولايته وقدراته الحالية، بما في ذلك توفير الدعم للمبعوث الخاص أثناء اجتماعاته مع قيادة جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جنوب السودان، علاوة على توفير دعم لوجستي كبير وخدمات نقل جوية لجهود الوساطة والفريق المعني برصد وقف الأعمال العدائية، حسب الاقتضاء، وعند توفر الإمكانية. وكان هذا الدعم عاملا حيويا في تيسير الحوار بين الطرفين. ووفر المبعوث الخاص والسفراء الأفارقة المساعدة لكبير الوسطاء في جهوده الرامية إلى مساعدة الطرفين على استئناف المحادثات، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهي المحادثات التي اختتمت باعتماد الاتفاقات المتبقية (انظر الفقرة ٩٩ أعلاه).

١٠٩ - ويرد أدناه عرض لهدف المبعوث الخاص والانجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به:

الهدف: تعزيز السلام في شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إنهاء النزاع بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا بصورة رسمية.

الانجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) النجاح في التوقيع على اتفاق السلام النهائي	(أ) '١' توقيع الرئيس يويري موسيفني وقائد جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني، على اتفاق السلام النهائي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٧: لم يحصل توقيع
	تقديرات عام ٢٠٠٨: سيتم التوقيع على اتفاق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: سيتم التوقيع على اتفاق
	'٢' ازدياد عدد الاجتماعات الدورية بين لتذييل اتفاق السلام النهائي بتوقيعهما.
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٧: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: ٤ اجتماعات
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ٤ اجتماعات
(ب) تنفيذ اتفاق السلام النهائي	(ب) '١' إقامة آلية لنزع سلاح مقاتلي جيش الرب للمقاومة وتسريحهم
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٧: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا تنطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: جميع المقاتلين
	'٢' جمع مقاتلي جيش الرب للمقاومة في ري – كوانغبا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٧: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا تنطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: جميع المقاتلين
	'٣' إعادة دمج المقاتلين السابقين لجيش الرب للمقاومة في مجتمع شمال أوغندا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٧: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٨: لا تنطبق
	الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: جميع المقاتلين

'٤' تأسيس منتدى للرقابة
مقاييس الأداء
٢٠٠٧: لا تنطبق
تقديرات عام ٢٠٠٨: ٣ اجتماعات لأمانة المنتدى
الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩: ١٢ اجتماعا لأمانة المنتدى

النواتج

- انعقاد اجتماعات بين الطرفين تمهيدا للتوقيع على اتفاق السلام النهائي (٤)
- إجراء مشاورات منتظمة مع حكومة أوغندا، وجيش الرب للمقاومة، وفريق الوساطة، وبلدان المنطقة المشاركة في محادثات السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري
- تيسير انعقاد الاجتماعات الثلاثية التي تجري الوساطة بشأنها (حكومة أوغندا، جيش الرب للمقاومة، حكومة جنوب السودان) (٤)
- تنظيم اجتماعات تنسيقية مع ممثلي البلدان المجاورة من أجل تنسيق أنشطتها الهادفة إلى كفالة الاستقرار الإقليمي ونجاح تنفيذ الاتفاق، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)
- تأسيس أمانة لتوفير الدعم لمنتدى الرقابة (فيما يتصل بتنفيذ اتفاق السلام النهائي وحل المنازعات وبناء الثقة)
- انعقاد اجتماعات شهرية رفيعة المستوى مع قادة البلدان المجاورة، بما في ذلك رئيسي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، بغرض تنسيق تنفيذ اتفاق السلام النهائي
- إصدار بيانات عامة عن تنفيذ اتفاق السلام النهائي (٣)
- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

١١٠ - سيتحقق الهدف إذا ما استمر الطرفان في الترحيب بجهود التيسير ونفذا الاتفاق المبرم بدعم من المبعوث الخاص ومن عملية الوساطة والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري والأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفروق ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	النفقات						
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين							
المدنيين	٨٣٤,٥	٦٢٤,٢	٢١٠,٣	٨٤٧,٦	٦٣٧,٣	–	١٣,١
التكاليف التشغيلية	١ ٠١٢,٣	٩٣٨,٦	٧٣,٧	٩٢٧,٦	٨٥٣,٩	–	(٨٤,٧)
مجموع الاحتياجات	**١ ٨٤٦,٨**	**١ ٥٦٢,٨**	**٢٨٤,٠**	**١ ٧٧٥,٢**	**١ ٤٩١,٢**	**–**	**(٧١,٦)**

١١١ - يبلغ صافي الاحتياجات التقديرية للمبعوث الخاص للأمين العام لعام ٢٠٠٩ مبلغا قدره ٢٠٠ ٧٧٥ ١ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٩١٩ ١ دولار). وسيغطي هذا المبلغ تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار الوظائف الست الحالية (٦٠٠ ٨٤٧ دولار)، والخدمات الاستشارية (٧٠٠ ٢١٠ دولار)، والسفر الرسمي (٥٠٠ ٢٧٢ دولار)، وصيانة وإيجار المباني، بما في ذلك الخدمات الأمنية (٥٠٠ ٥٥ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٣٢ دولار)، والنقل الجوي (٣٠٠ ٣٠٨ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠٠ ٣٤ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (١٠٠ ١٤ دولار).

١١٢ - ومن أصل هذا المبلغ، يغطي مبلغ ٠٠٠ ٢٨٤ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠٠٨. وبذلك يبلغ إجمالي احتياجات المبعوث الخاص لعام ٢٠٠٩ مبلغاً قدره ٢٠٠ ٤٩١ ١ دولار. وتعزى الوفورات المحققة في عام ٢٠٠٨ أساساً إلى الاشتراك في المقر مع مكتب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يقلل النفقات المتكبدة فيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية، وكذلك إلى ارتفاع معدل الشواغر إلى ٣٣ في المائة مقارنة بمعدلها المدرج في الميزانية وهو ١٠ في المائة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية فما فوقها												فئة الخدمات العامة والخدمات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	موظفون وطنيون	رتب محلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–		٣			–	**٤**		١	**٥**	–	١	–	**٦**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	٣	–	–	–	**٤**	–	١	**٥**	–	١	–	**٦**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١١٣ - يظل مجموع احتياجات المكاتب من الموظفين لعام ٢٠٠٩ دون تغيير.